

العصر النووي السعودي..

كيف تفتح اتفاقية المادة ١٢٣ الطريق لمستقبل الطاقة؟



قبل أكثر من ثمانية عقود، أعادت المملكة
تشكيل الاقتصاد العالي بالنفط. واليوم،
تبدأ فصلًا جديدًا في مسيرة الطاقة
الوطنية، مع توجيهها لبناء برنامج نووي
مدني يدعم مستهدفات رؤية 2030،
ويؤسس لرحلة جديدة في جهود التنوع
الاقتصادي.



وشى هي اتفاقية 123؟

ستقدم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى الكونغرس وثيقة اتفاقية المادة 123 موقعة من وزير الطاقة الأمريكي كريس رايت ووزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، تمهيدًا لبدء الإجراءات التشريعية اللازمة لاعتمادها.

وهي إطار قانوني يستند إلى مادة من قانون الطاقة الذرية الأمريكي الصادر عام 1954، ل يتيح بموجبه إطلاق شراكة نووية مدنية بين السعودية وأمريكا، تمتد -بحسب ما نقلته وسائل إعلام أمريكية- لمدة 30 عامًا، وتشمل مشاركة شركات أمريكية في تطوير البرنامج النووي السعودي، وبناء بنيته التحتية، ونقل التقنيات والخبرات اللازمة لتشغيله.

كما يتيح هذا الإطار دراسة إنشاء منشأة لتخصيب اليورانيوم داخل المملكة ضمن تعاون أمريكي سعودي، في خطوة تُعد من أكثر الجوانب أهمية في مستقبل البرنامج النووي السعودي.



ليش تعتبر نقطة تحول؟

01

ترسي دعائم صناعة نووية مدنية متكاملة تشمل سلاسل الإمداد، والهندسة، والخدمات الفنية، والصناعات المساندة، بما يعزز المحتوى المحلي.

02

تفتح المجال لتطوير دورة الوقود النووي داخل المملكة، والاستفادة من موارد اليورانيوم الوطنية وفق الأطر التنظيمية والالتزامات الدولية.

03

تدعم مستهدفات الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية عبر الاعتماد على مصدر منخفض الانبعاثات لإنتاج الكهرباء.

04

تدعم أمن الطاقة، وترفع تنافسية المملكة في الصناعات المستقبلية كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل مراكز البيانات، والذكاء الاصطناعي، وإنتاج الهيدروجين.

05

تؤسس لقطاع اقتصادي وتقني جديد يسهم في نقل المعرفة، وتأهيل الكفاءات الوطنية، واستقطاب الاستثمارات النوعية.





كيف تُغيّر خريطة الطاقة؟

شهد العالم خلال العقود الماضية ثلاث مراحل كبرى في تاريخ الطاقة. كانت البداية مع الفحم الذي قاد الثورة الصناعية. ثم جاء النفط ليصبح الوقود الذي غيّر الاقتصاد العالمي.

واليوم، تدخل **الطاقة النووية** مرحلة جديدة كأحد **أهم مصادر الطاقة منخفضة الانبعاثات** القادرة على توفير الكهرباء بصورة مستقرة وعلى مدار الساعة. ومع دخول المملكة هذا القطاع، تتغير معادلات عديدة. فكل ميغاواط تنتجه المفاعلات النووية يخفف الاعتماد على الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء. وكل برميل نفط يجري توفيره محلياً يمكن أن يذهب إلى التصدير أو إلى الصناعات ذات القيمة المضافة. وتزداد قدرة المملكة على بناء **مزيج متوازن يجمع بين النفط، والغاز، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية**، بما يؤمن إمدادات الطاقة المحلية لعقود طويلة.

كيف يخدم المفاعل الإنسان قبل المدن؟

ارتبطت المفاعلات النووية في أذهان كثيرين بإنتاج الكهرباء، بينما تمتد تطبيقاتها إلى مجالات تمس حياة الإنسان اليومية، حيث **تسهم في تحلية مياه البحر بكفاءة عالية**، وهو جانب بالغ الأهمية للدول التي تعتمد على الموارد المائية غير التقليدية. كما تدخل في إنتاج النظائر المشعة المستخدمة في **تشخيص الأمراض وعلاجها، خاصة في الطب النووي وعلاج الأورام**. وتوفر الطاقة اللازمة للصناعات الثقيلة مثل التعدين، والمعادن، والبتروكيماويات، والهيدروجين منخفض الانبعاثات. كما تدعم مراكز الأبحاث، وتساعد على **تسريع الابتكار في مجالات الهندسة والمواد المتقدمة والذكاء الاصطناعي** المرتبط بإدارة المفاعلات.



حياكم الله في العصر الذري السعودي..

قبل عقود، كان السؤال: من يملك النفط؟ أما اليوم، فيتجه العالم إلى سؤال مختلف: من يملك القدرة على إنتاج كهرباء مستقرة تكفي لتشغيل اقتصادات المستقبل؟ ومع دخول المملكة عصر الطاقة النووية، تتسع خياراتها في بناء منظومة طاقة أكثر تنوعًا، لتصبح شريكًا في صياغة ملامح المرحلة المقبلة من تاريخ الطاقة العالمي.

